القوانين والتنفيذ

للأستاذ " س . . . "

قرأت فى مجلة أسبوعية الخبر التالى تحت عنوان "رعاية العيون . تشريع مفيد مطارب" لمناسبة إقرار قانون البلهارسيا بمجلس النواب . نذكر أن هناك تشريعا مشابها له ينفذ سريعا وهو تشريع لرعاية عيون الأطفال تنص أهم مواده على :

(١) وجوب تقديم كل طفل دون السنتين لمركز رعاية عيون الأطفال فى الجهة التى يقيم فيها مرة كل أسبوع .

(٢) يقع واجب تقديم الطفل على والده أو الشخص الذى يكون الطفل فى حضانته .

(٣) تعاقب كل مخالفة لأحكام هذا القانون بغرامة لا تزيد على ٢٥ قرشا .

واستطردت المجلة تقول : "ولا شك أن مصر فى حاجة ماسة إلى مثل هذا التشريع لمكافحة أمراض العيون المختلفة المتفشية فى البلاد ومحاربة ارتفاع نسبة العميان فيها ، فهو إلى جانب فوائده المباشرة خير ضمان عملى لاطلاع مجموع السكان — وخصوصا الأمهات — على الإرشادات والتنبيهات الوقائية اللازمة " .

وفى مواد مشروع القانون المقترح ، كما فى تعليق المجلة عليه ، ما يدل على ظاهرة عقلية غريبة فى معالجتنا للمشاكل العامة ، تلك الظاهرة هى الانخداع بالألفاظ والتشريعات على الورق ، واعتقادنا بأن كل مشكلة تحل فى عالم الواقع متى حللناها فى عالم الألفاظ . فكل عيب وكل نقص يمكننا أن نعالجه متى شرعنا قانونا لعلاجه !

وياليت هذه القوانين التى نقترحها منقولة عن البيئة المصرية ، وملاحظة فيها ظروفنا الواقعة ، ولكنها تنقل عن تشريعات أجنبية وضعت لبيئة تختلف عن بيئتنا . فهى إما مستحيلة التنفيذ فى غير بيئتها وإما أنها مصطدمة بالبيئة الجديدة التى لم توضع لها فتضاعف تكاليف تنفيذها .

وقد نبهت فى مقال بهذه المجلة إلى ضرورة استملاء البيئة المصرية كل مشروعات الإصلاح إذا أريد لها التحقق والنجاح . ونحن بحاجة ماسة أن نلقى بالنا دائما إلى هذه الحقيقة حتى نخلص من عقلية التقليد وترقيع التشريع والتفكير .

إن القوانين في كل أمة بضاعة غير قابلة للتصدير إلا بمقدار ما تتشابه الظروف العامة بين المصدرين والمستوردين وما القوانين إلا تنظيم لحالة موجودة بالفعل ومسايرة لعقلية كائنة متحققة . فالقانون لا يخلق عقلية جديدة ، ولا يعيش ما لم يلب حاجة نفسية وجدت من قبل . وأهم من هذا وذاك أن يكون ممكن التنفيذ وأن تملك السلطة التي تسنه وسائل الإشراف التام على تنفيذه حتى تحفظ للقانون احترامه وتكفل عدم العبث به .

* * *

وعلى ضوء هذه الحقائق نتطور لمشروع القانون المقترح خاصا بأمراض العيون :

مما لا شك فيه أن محتاجون أشد الحاجة إلى العناية بعيون الأطفال والكبار أيضا نسبة العمى والعور بين المصريين نسبة عالية جدا مما لا نظير لها بين أمم الأرض جميعا ويكفي أن نعلم أن نسبة المصابين بالرمد الحبيبي تبلغ ٥٩٪ من مجموع سكان وأن عدد المصابين بالعور نحو ٢٧٠,٠٠٠ والمصابين بالعمى نحو ١٢٠,٠٠٠ وذلك غير بقية أمراض العيون كالترخوما التي يبلغ عدد المصابين بها ١٤,٥٠٠,٠٠٠ شخص .

فهذه حالة تستعصي علاجا سريعا حاسما ولا شك ، ولكن أهدا العلاج هو من القوانين على الطريقة المقترحة ؟

إن عناية ميرمى إليه هذا القانون هو العلاج دون الوقاية . والعلاج وحده لا يكفي طالما أن الظروف المسببة للأمراض لا تزال كامنة في البيئة تمرض الأصحاء وتنكس المعالجين .

وسنؤجل الكلام على ناحية الوقاية لننظر فيما إذا كان مثل هذا القانون وافيا بناحية العلاج المحدودة . والإحصاءات والفحص عن ظروف الأطفال وآبائهم هي التي تهدينا إلى الجواب الصحيح .

تبلغ نسبة المواليد في كل سنة نحو ٤٤ في الألف من مجموع السكان ، وبعملية حسابية يتضح أن عدد المواليد حوالي ٦٥٠,٠٠٠ طفل في كل عام . وتبلغ نسبة الوفيات في الأطفال نحو ١٦٥ في الألف منهم أي نحو ١١,٠٠٠ طفل ، فيبقى نحو ٦٤٠,٠٠٠ مولود .

وحين نريد تنفيذ القانون تنفيذا صحيحا يجب أن ننشئ قبل سنه من مراكز رعاية الأطفال ما يكفي لمواجهة هذا العدد الضخم من المواليد ، وأن نمد هذه المراكز بالأطباء اللازمين والممرضين والممرضات والأدوات الطبية والأجهزة والأدوية اللازمة ، وإلا كان القانون حبرا على ورق ، غير قابل للتنفيذ من الوجهة العملية . فهل نملك نحن في ظروفنا الحاضرة تنفيذ هذه المقدمات من جهة المال والأماكن والرجال ؟

إننا لو وجدنا كل من نملك من أطباء العيون لهذه المهمة ما استطعنا أن نواجه هذا العدد الضخم من الأطفال فكيف والكبار كذلك في حاجة إلى العلاج ، ونسبة أمراض العيون هي هذه النسبة المرتفعة التي ذكرتها فيما تقدم ؟

فاذا نحن تجاورنا ناحية المستشفيات ومستلزماتها إلى ناحية من سيطبق عليهم القانون وظروفهم العامة اصطدمنا بعقبات عقلية وعملية واقتصادية تجعل من العسير تنفيذ هذا الإلزام على فرض تيسر المستشفيات . فأما العقبات العقلية فهي الجهل وانتشار الخرافات في الطبقات الفقيرة التي يعنيها هذا القانون بالذات . وصعوبة علاج هؤلاء الجهال الأميين بالقانون حتى يؤخذوا بجريمة مخالفته ويؤدوا الغرامة المفروضة وهي تقصم ظهور الكثيرين وستكون النتيجة هي شدة العداء للقانون ومحاولة الهرب منه ، ومضاعفة نفقات تنفيذه ووسائله .

وأما العقبات العملية فكلنا يعرفها ، لا في الريف فحسب بل هنا في قلب المدينة ، طالما أن العلاج بالمجان ، فالتزاحم والتعطيل وسوء المعاملة من "التمورجية" والخدم وإجهاد الأطباء بالعمل نظرا لقلة عددهم بالنسبة للمرضى . كل هذا يكره المرضى في العلاج ، ويدعوهم إلى الكسل والابتعاد عما يلقونه من الأذى والاهانات .

وأما العقبات الاقتصادية ، فأهمها بعد هذه المراكز عن القرى وضرورة تكليف الآباء مشقة الانتقال بأبنائهم مرة في كل أسبوع . وهو تكليف خيالي في ظروف الفلاح الراهنة فهو أولا لا يملك نفقة الانتقال ، وهو ثانيا لا يملك التعطل يوما كاملا في كل أسبوع بينما هو يعيش يومه بيوم من أجره التافه الضئيل . ولا بد أن يقصر في تنفيذ القانون ويعاديه ويتهرب منه .

وقد يخدع البعض بسهولة تنفيذ قانون التلقيح ضد الجدري ، ويحسبون تنفيذ القوانين الصحية الأخرى سهلا مضمونا كتنفيذ ذلك القانون . ولكن هناك فرقا ينبغي الالتفات اليه ذلك أن قانون الجدري يعقد محليا بواسطة حلاق الصحة ، أو بانتقال بعض المراكز الصحية ، فلا يكلف الفلاح شيئا من الجهد ولا المال . فوق أنه ينفذ مرة واحدة في العمر . فلا سبيل إلى الموازنة بينه وبين قانون ينفذ كل أسبوع وفي مكان بعيد .

فاذا استطاعت الهيئات المختصة أن تكفل للقانون الجديد كل التسهيلات المكفولة لقانون التلقيح ضد الجدري كان لها أن تسنه وتلزم مخالفيه بالغرامة ، إذ يكون التقصير حينئذ جريمة تقتضي العقاب .

* * *

وبعد فنفرض جدلا أن كل الوسائل توافرت لتنفيذ مثل هذا القانون ، فهل حدوى العلاج ووسائل العدوى حاضرة ترد الأصحاء والمعالجين إلى دارة المرض من جديد ؟

إننا نبذل للعلاج من العناية ما لو بذل بعضه للوقاية لكان أجدى وأتم . وهذه سياستنا في كل شيء وفي أمراضنا الصحية والاجتماعية والاقتصادية على السواء . فنحن لا نحاول إزالة الأسباب بل نحصر جهدنا في إزالة النتائج ، فنحصل على أقل الفوائد ببذل أكبر الجهود .

وفى موضوعنا الذى نعالجه الآن يتبين أن وسائل الوقاية جميعا أهم من وسائل العلاج وأن القضاء على أسباب أمراض العيون أو تخفيفها مقدم على سن القوانين لعلاجها ، فلننظر فى أهم هذه الأسباب :

أولا — مما لا ريب فيه أن الحالة الاقتصادية للطبقات الفقيرة هى أهم أسباب المرض فالتراخوما مثلا مرض غذائى ، تمكن الوقاية منه والشفاء كذلك بعد الإصابة بتوفير المادة الغذائية الصحية للأطفال والكبار، وسوء التغذية نتيجة للفقر الكالح وهى سببه الأصيل. كما أن القذارة بسبب الفقر من أهم أسباب أمراض العيون الأخرى ، فكل تحسن يصيب موارد الفلاح الاقتصادية فيوفر له الغذاء الكافى والماء والثوب النظيف وقطعة الصابون التى يغسل بها وجهه وخرقة القماش التى يجففه بها ، هو خطوة أساسية فى مقاومة أمراض العيون والأمراض كلها بأيسر مجهود .

ولن تتحسن حالة الفلاح الاقتصادية ما دامت مسألة الأجور الزراعية ومسألة الايجارات متروكة لتحكم الملاك ، وما دامت الضرائب كذلك موحدة على الأغنياء والفقراء مما يغل يد الحكومة عن التوسع المرن فى الميزانية لمجابهة الخدمات الاجتماعية والصحية بالسخاء اللازم فى مثل حالتنا الحاضرة .

ثانيا — يعد الغبار والأتربة من أشد الأعداء فتكا بالعيون ، وقرى مصر ومدنها على السواء مصابة بهذا العدو الذى يغير عليها من الصحارى الشاسعة المحيطة بها ، ومن الأتربة والأوساخ المكدسة بداخلها .

وقد ذكرت عدة مشروعات لوقاية القاهرة من رمال الصحراء ، أهمها زرع الغابات الخشبية على حدودها الصحراوية . وهذا المشروع يمكن التوسع فيه بحيث يشمل مصر كلها من أقصاها الى أقصاها على جانبى الوادى ، ولا يقعدنا عنه الا الكسل وعدم وجود سياسة انشائية ثابتة تنفذ فى مدى السنين .

ومثل هذا المشروع يمكن تنفيذه فى خلال نصف قرن من الزمان لضخامته وضرورة توفير الماء الكافى للرى بعد عدة مشروعات نيلية ذات نفقات كبيرة . ولكن مزاياه الكثيرة كفيلة بأن تحث على تنفيذه، على الرغم مما يقتضيه من نفقات يسهل تدبيرها فى هذا الزمن الطويل .

وزرع هذه السلسلة من الغابات يصد الأتربة الصحراوية عن وادى النيل ، ويعدل مناخه على مدار السنة ويوفر للبلاد الثروة الخشبية الثمينة .وقد قاسينا فى هذه الحرب والحرب الماضية عواقب ندرة الخشب فى العمارة والأدوات والوقود على السواء، كما أنه يوفر للبلاد ثروة حيوانية وصناعية من صيد الحيوانات البرية والانتفاع بلحومها وفرائها وعظامها فوق

أنها هواية جميلة ومنظر جذاب . كما يمكن إنشاء المراعى بين هذه الغابات وعلى مقربة منها والانتفاع بالمياه الفائضة عنها لهذا الغرض. وللراعى مزاياها الخاصة وليس هنا مكان تبيانها.

أما فى داخل المدن والقرى فإن مشروع الغابات سيكفل الجزء الأعظم من النظافة ، ويبقى بعد هذا أن نعنى بطريقة التنظيف ، فقد بطلت الطريقة الساذجة الأولية التى تستخدم فى تنظيف طرقات المدن والتى تثير الأتربة وتنقلها الى عيون المارة وأجسامهم وملابسهم وأنوفهم وحلوقهم فتتفحهم بعدد لا يحصى من جراثيم الأمراض المختلفة . كما أن أكوام السماد البلدى وعدم وجود الهيئات القروية التى تتولى الإشراف على نظافة القرى مما يضاعف كميات القذارة فيها .

ومسألة تنظيف القرى والمدن لا تنفصل عن أمراض العيون والأمراض عامة ، ومن هنا يجب أن تبدأ وسائل الوقاية فتكون حينئذ أهم وأجدى .

ثالثا — من ألد أعداء العيون الذباب ، فهو ينقل الرمد الصديدى ويسببه ، فمقاومة هذا الخصم المنتشر فى كل مكان مقاومة فى الوقت ذاته لأمراض العيون . ومصادر الذباب هى أكوام السماد والحظائر فى القرى والمذابح وحفر المواشى والطيور ومجامع القمامة فى المدن. وقد شرح الدكتور حافظ عفيفى باشا فى كتابه "على هامش السياسة" وسائل مكافحة الذباب بعناية وتطويل فى صفحات ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ من كتابه القيم ، فيمكن الرجوع اليها هناك .

رابعا — الجهل بوسائل الوقاية والعلاج وبطبيعة الأمراض وأعراضها. وهذا عيب لا يد للسلطات الصحية فيه ، فهو مرهون بانتشار تعليم إلزامى وارتقاء مستوى الجمهور العقلى والاقتصادى ، ولكن هذه السلطات بالتعاون مع المراكز الاجتماعية والهيئات التعليمية والمحلية المنتشرة فى الريف تستطيع أن تقوم بحملة للدعاية الصحية على غرار ما تقوم به الوحدات الصحية المتنقلة والأشرطة السينمائية ، وخطب الوعاظ فى المساجد من أهم وسائل الدعوة عن طريق المشاهدة والحافز الدينى .

ولكننا نكرر أن الدعاية وحدها لا تجدى ، وقطعة صابون واحدة وخرقة نظيفة لمسح الوجه أجدى على الفلاح من الشريط السينمائى والخطبة المنبرية إذا تعذر الجمع بين هذه وتلك. ورفع المستوى الاقتصادى هو قبل كل شىء السبيل الطبيعى لنجاح هذه الدعاية .

* * *

ونعود بعد هذا البيان الخاص بمشروع أمراض العيون إلى الفكرة العامة فى سن القوانين وإصدار الأوامر فنؤكد أن احترام الواجب للقانون يحتم علينا أن نتأكد من إمكان تنفيذه وأن نملك وسائل ضبط المخالفين وإلا كان ذلك بمثابة إبطال للقوانين ونزع لاحترامها من النفوس .

ومن الأمثلة التي أذكرها فى هذا المجال ما اقترحه بعضهم لمكافحة الغلاء من فرض عقوبة على الذين يشترون بأسعار تزيد على الأسعار المقررة فى التعريفة كعقوبة من يبيعون بمثل هذه الأسعار .

ولو تم هذا لفسد كل شيء ، ولما أمكن العثور على مخالفة واحدة إلا عن طريق المصادفة . ذلك أن البائع والشارى يصبحان فى هذه الحالة متضامنين كل التضامن فى إخفاء معالم الجريمة وإنكار وقوعها فلا بد من طرف ثالث غير البائع والشارى يثبت الجريمة ويجمع أدلتها ، ومن المستحيل على أية حكومة أن تملك توفير هذا الطرف الثالث فى كل مكان مع تعاون الطرفين الآخرين على مقاومته تفلتا من العقوبة .

والأمل الوحيد فى مقاومة الغلاء قائم على نهوض المستهلكين بالتبليغ عن كل مخالفة تقع لهم ، ومن المصلحة إبقاء البائع والشارى طرفين متعارضى المصلحة فى حالة وقوع الجريمة حتى يسهل كشفها ومحاسبة الجانى عليها .

ولنا فى قانون الربا الفاحش موعظة وعبرة . فالواقع أن هذا القانون لا ينفذ إلا فى حالات نادرة ، وفى كل مكان مرابون تصل أرباحهم فى بعض الأحيان الى مائة وخمسين فى المائة وهم يستغلون جهل المدينين مرة واضطرارهم مرات ، ولا تنكشف جرائمهم إلا فى حالة تبليغ المجنى عليهم . فلو جعلنا من يقبل الاستدانة بالربا الفاحش شريكا فى الجريمة للدائن لأوصد المنفذ الوحيد فى وجه القانون ، وعاش المرابون فى مأمن من سلطته على الدوام .

وكم من قوانين وأوامر معطلة عن التنفيذ نافذة على الورق لأنه لم يراع فى سنها طبيعة من تطبق عليهم وطبيعة البيئة المحيطة بهم ووسائل التنفيذ فى يد من يناط بهم تنفيذها .

والنقطة الوحيدة التى يجب أن ننتبه لها دائما هى ألا ندع الكلمات تخدعنا وهى على الورق فنفهم أنها خرجت إلى عالم الواقع بالسهولة التى خرجت بها الى عالم الكتابة .

وقد ضربت المثل فى مقال " مشروعات الاصلاح يجب أن تنبع من البيئة وتعتمد على الإحصاء والتجربة " بالنصائح والإرشادات الذهبية لحلب اللبن ، فلا أعود هنا لتكرارها ولكنها مثل طيب للأوامر الخيالية المنقولة عن الأوساط الأوربية لشعب تبلغ نسبة الأميين فيه نحو تسعين فى المائة ، ونسبة من يعيشون بثلاثة جنيهات فى العام نحو تسعة ملايين ! ! !

(س . .)